جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-
كلية العلم الاجتماعية والانسانية
قسم العلوم الإنسانية

السنة الجامعية: 2025 – 2026
المستوى: .سنة ثانية ماستر
التخصص:.اتصال جماهيري
المدة: .....

يوم : 2026/01/14

الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الثاني الدورة العادية في مقياس التنظيم القانوني لتداول المعلومات في الفضاء العمومي

السؤال الأول: (.3 نقاط)

تظهر العلاقة بين تداول المعلومات ومنظومة حقوق الإنسان في العناصر التالية

1- تداول المعلومات هو حق من حقوق الانسان

2- تداول المعلومات هو مكون من مكونات حقوق الانسان – الحق في الاعلام وحلاية التعبير-

3- تداول المعلومات هو حق به يتم حماية وتعزيز حقوق الانسان الأخرى.

السؤال الثاني: (.4 نقاط)

المبررات التي نقدمها لعملية التشريع الواسع من قبل الدول لقوانين تداول :

4- أهمية تداول المعلومات لاسيما في مجال مكافحة الفساد وتعزيز حقوق الانسان.....

5- ضرورة وحتمية الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان.

6- الالتزام بتنفيذ الاثار المترتبة على انضمام الدول إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان.

7- خشية ترتب المسؤولية الدولية على الدول جراء عدم التزامها بتنفيذ ما جاء في الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان والمكرسة لحق تداول المعلومات.

السؤال الثالث: (4 نقاط)

جاءت المادة 19 من العهد لتنص 19 في فقرتها الثالثة على أن ممارسة تداول المعلومات قد تخضع لقيود شريطة أن تكون:

- منصوصاً عليها في القانون؛
- ضرورية؛

- **وتهدف حصراً إلى:**

أ. احترام حقوق أو سمعة الآخرين؛

ب. حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

تكشف هذه الصياغة عن اعتماد العهد لمنهج توازني، يسعى إلى التوفيق بين حماية حرية التعبير ومنه تداول المعلومات من جهة، ومتطلبات حماية مصالح جماعية أو حقوق فردية أخرى من جهة ثانية.

بالعودة إلى الفقه نجد أنه وضع الفقه جملة من المعايير لصياغة الاستثناءات الواردة على تداول المعلومات ، والتي اشترط أن تترسخ في ثلاث مبدئ :

1- حلول قوانين جديدة بدلا عن القديمة.

2- الاستثناءات المحددة.

3- اسبقية/تغليب المصلحة العامة .

هذا وأطلق الفقه على بعض المعايير بالاختبار **الثلاثة أجزاء ، والذي مفاده أنه يجب أن يتم تقديم المعلومات لكل طالبها إلا إذا ثبت أن :**

1- أن تثبت المؤسسات العامة أن هذه المعلومات تندرج تحت أحد قوانين الاستثناءات،

2- أن الافصاح عن هذه المعلومات قد يؤدي إلى الاضرار بالمصلحة العامة.

3- أن هذا الضرر أ كبر من ا لمصلحة ا لعامة في حال ا لكشف عن المعلومات.

من خلال ماسبق نجد :

1. **تتوافق المادة 19 مع المعيار الفقهي عندما اشترطت أن تكون القيود "منصوصاً عليها في القانون". غير أن الفقه ينتقد الطابع العام لبعض المصطلحات الواردة، مثل "النظام العام" و"الآداب العامة"، لما تحمله من قابلية للتفسير الواسع في التشريعات الوطنية.**
2. **اعتماد المادة لمفهوم "الضرورة" يُعد نقطة قوة جوهرية، إذ يفرض على الدولة عبء إثبات أن القيد هو الوسيلة الأقل مساساً بحرية التعبير. ويتماشى ذلك مع المعيار الفقهي، إلا أن التطبيق العملي في بعض الدول يُفرغ هذا الشرط من مضمونه بسبب غياب رقابة فعالة.**
3. **حصر الأهداف في قائمة محددة يعكس انسجاماً واضحاً مع المعايير الفقهية. ومع ذلك، فإن اتساع مفاهيم مثل "الأمن القومي" يظل محل انتقاد فقهي، خاصة عندما تُستخدم لتبرير تقييد تداول المعلومات ذات المصلحة العامة.**
4. **نص المادة، من حيث المبدأ، لا يسمح بتقييد مطلق لحرية التعبير، لكنه يترك هامشاً واسعاً للتشريعات الوطنية. ويرى الفقه أن هذا الهامش قد يؤدي عملياً إلى المساس بجوهر الحق، ما لم يُفسر النص تفسيراً ضيقاً ومتوافقاً مع غاية العهد.**

السؤال الرابع : (4 نقاط)

- يثير تطور الفضاء العمومي إشكالات عديدة ، منها ما يتعلق بالجانب القانوني لعملية تداول المعلومات،.

1. **ظهور الفضاء العمومي الالكتروني وما يرافقه من ضرورة وأهمية عملية تنظيم هذا الفضاء .**

2. **ظهور عملية التداول الالكتروني للمعلومات وما ينجر عنه من سرعة وسهولة وحجم التدفق الحر للمعلومات.**
3. **ظهور أفعال غير مشروعة قانونا نطلق عليها الجريمة الالكترونية ، وما ينجر عنها من صعوبات تتعلق بإثبات وتتبع مرتكبيها .**
4. **إشكالية حرية التعبير وحدودها القانونية**

أصبح الفضاء العمومي مجالًا واسعًا لممارسة حرية التعبير، غير أنّ هذه الحرية تصطدم أحيانًا بقوانين تجرّم خطاب الكراهية، والتحريض على العنف، ونشر الأخبار الزائفة. وهنا يبرز التحدّي القانوني في تحقيق التوازن بين ضمان حرية الرأي وحماية النظام العام وحقوق الأفراد.

5. **إشكالية حماية المعطيات الشخصية والخصوصية**

تداول المعلومات في الفضاء العمومي الرقمي يتم بسرعة وانتشار كبيرين، ما يجعل المعطيات الشخصية عرضة للاستغلال أو الانتهاك. لذلك ظهرت تشريعات تهدف إلى حماية الحياة الخاصة، غير أن تطبيقها يظل صعبًا في ظل عولمة الفضاء الرقمي وتعدد الفاعلين والمنصّات.

6. **المسؤولية القانونية عن المحتوى**

من الإشكالات البارزة تحديد الجهة المسؤولة قانونيًا عن المعلومات المتداولة: هل هي الفرد الناشر، أم المنصّة الرقمية، أم كلاهما؟ هذا الغموض يخلق فراغًا قانونيًا في بعض الأحيان، ويصعّب عملية المحاسبة.

7. **إشكالية تنظيم الحق في الوصول إلى المعلومة**

رغم الاعتراف القانوني المتزايد بحق المواطنين في الوصول إلى المعلومات، إلا أن هذا الحق يظل مقيّدًا باعتبارات الأمن القومي، وسرّية التحقيقات، وحماية المصالح الاستراتيجية للدولة، ما يطرح إشكال تحديد الحدود الفاصلة بين الشفافية والسرية.

وعليه، فإن تطوّر الفضاء العمومي فرض إعادة التفكير في الإطار القانوني المنظّم لتداول المعلومات، بما يضمن التوازن بين الحرّيات والحقوق من جهة، ومتطلبات الحماية والتنظيم من جهة أخرى.

السؤال الخامس : (5 نقاط)

يمكن اقتراح الكثير من العناصر التي يجب على مشروع القانون الجزائري أن يتضمنها ومنها على سبيل المثال :

- **الاحكام العامة والتي تتضمن :**
  - **الاطار المفاهيمي لبعض المصطلحات الهامة في القانون**
  - **نطاق تطبيق القانون من حيث الأشخاص**
  - **نطلق تطبيق القانون من حيث المعلومات الواجب نشرها أو تقديمها.**
  - **تحديد أهداف القانون والحكمة منه.**

1- إجراءات وآجال طلب المعلومات .

2- طرق وإجراءات الطعن في قرارات الهيئات المعنية المتمثلة في رفض تقديم المعلومات.

3- تحديد الهيئات المسؤولة على تنفيذ قوانين تداول المعلومات – لجان ، لجنة، محكمة.....-

4- الأحكام المتعلقة بالجانب العقابي والتأديبي لكل من أخل بتنفيذ القانون.

5- الاحكام الختامية والمتعلقة بآجال نفاذ القانون . .....

6- .....

إلاستاذ/ جغلول ز

بالتوفيق